



## جعفر النميري وحل مشكلة الجنوب والشمال السوداني ١٩٧٢-١٩٨١

أ.د. حسين جبار شكر البياتي  
دعاء محمد عبد علي الهر

### Abstract

Nimeiri worked to settle the disputes in his country to make it progress. The first problem of the South was a marked interest from the first moment of his taking power, no less important than the problem of the North. The research was divided into three axes and a conclusion. The first axis was the Nimeiri and the Addis Ababa agreement in 1972, which ended the war between north and south Sudan. This war lasted seventeen years and Nimeiri announced that the second of March 1972, The fire is National Unity Day, an official holiday of the Sudan. The southern provinces under this agreement have obtained relative utoonomy under a confederation. The second axis dealt with Nimeiri's policy of dividing the southern region. Nimeiri tried to put an end to the conflicts between his tribes to end the chaos that had engulfed the south and began to affect the situation in Sudan. Although Nimeiri was really interested in stirring tribal strife to split the south or just stir up chaos and disorder, And established an atmosphere that allows the division of the south by its own people, citing the need for division to end the state of conflict between the tribes of the South. The latter dealt with the local government law in the Northern Territory, which was intended by Nimeiri to transfer the administrative and development focus from central Sudan to the directorates, but it caused the deterioration of development and economy and the spread of divisions, as well as the demonstrations and strikes that condemned the Nimeiri policy which served to dismiss ninety- Thirty-four railway workers were dismissed.

### المقدمة

عمل النميري على تسوية النزاعات في بلاده لجعله يتقدم، فأولى مشكلة الجنوب اهتماماً ملحوظاً منذ الوهلة الأولى لتوليه السلطة لا تقل أهمية عن مشكلة الشمال.

تم تقسيم البحث على ثلاثة محاور وخاتمة، جاء في المحور الاول النميري واتفاقية أديس ابابا عام ١٩٧٢ م، والتي انتهت الحرب بين شمال السودان وجنوبه، تلك الحرب التي استمرت سبعة عشر عامان وقد أعلن النميري أن يقوم الثاني عش من آذار عام ١٩٧٢ م الذي توقف فيه اطلاق النار هو يوم ((عيد الوحدة الوطني)) عطلة رسمية للسودان، وقد حصلت المقاطعات الجنوبية بموجب هذه الاتفاقية على حكم ذاتي نسبي في اطار كونفدرالي.

تناول المحور الثاني سياسة النميري لتقسيم إقليم الجنوب، والذي حاول نميري وضع حد للنزاعات بين قبائله لإنهاء حالة الفوضى التي عمت الجنوب وبدأت تؤثر على الوضع للسودان، وعلى الرغم إن كان نميري راعياً حقاً باثارة النعرات القبلية لتقسيم الجنوب أم مجرد اثاره الفوضى والاضطراب فإنه نجح في اضعاف الجنوبيين وهياً جواً يسمح بتقسم الجنوب على يدي أبنائها متعللاً بضرورة التقسيم لإنهاء حالة النزاعات بين قبائل الجنوب.

أما المحور الاخير فتناول قانون الحكم المحلي في الإقليم الشمالي، والذي هدف منه نميري نقل التركيز الاداري والتنمية من وسط السودان نحو المديریات، إلا أنه تسبب في تدهور التنمية والاقتصاد ونشر الانقسامات، فضلاً عن المظاهرات والاضرابات التي نددت بسياسة النميري الذي عمل على إقالة متنان وتسعون قاضي وفصل أربعة وثلاثون من عمال السكك الحديد.

## أولاً: جعفر النميري واتفاقية اديس ابابا ١٩٧٢:

كانت قضية الجنوب التي انهكت الحكومات السودانية السابقة من اولى اهتمامات الرئيس جعفر النميري، إذ اولى مسالة حلها اهتماماً ملحوظاً منذ الوهلة الاولى لتوليه السلطة، فقد تطرق بصراحة إلى مشكلة الجنوب في تصريحه الأول قائلاً (( ان الاحزاب السياسية المنحلة وحكوماتها المتعاقبة كانت تتاجر بقضية الجنوب وتفسد الحياة في هذا الجزء من وطننا، وهو ما أدى إلى تدهور الاحوال هناك ،ان حكومة الثورة تعمل على حل مشكلة الجنوب ومواجهتها مواجهة ثورية جادة تعيد لهذا الجزء من وطننا الحبيب الطمأنينة والاستقرار، وذلك باتخاذ الاجراءات الكفيلة لوحدة البلاد والنهوض باقتصاداتها، وغلقت الطريق امام تسرب النفوذ الأجنبي إليها))<sup>(١)</sup>، فأبدى اهل الجنوب تقبلاً وتأييداً لثورة مايو أملاً منهم في حل قضيتهم، فارسلوا إلى النميري مذكرة طلبوا فيها حل قضية الجنوب على اساس تنفيذ مبادئ حركة اكتوبر عام ١٩٦٤م، وابعاد العناصر الفاسدة من اجهزة الدولة، فرد جعفر النميري في الثلاثين من ايار عام ١٩٦٩ في مقابلة تلفزيونية نقلها راديو أم درمان مؤكداً وحدة الأراضي السودانية في الجنوب والشمال، وان واجب حكومة الثورة التي يتزأسها حماية الامن في الجنوب، وعد مشكلة الجنوب مشكلة أحد اقاليم السودان، وأشار إلى ان حكومته قررت حل مشكلة الجنوب حلاً سلمياً لا يوجد للتدخل العسكري دوراً فيه، ودعا إلى عقد جلسة مشتركة بين مجلس الثورة ومجلس الوزراء تناقش فيها مشكلة الجنوب ووضع الحلول المناسبة لها<sup>(٢)</sup>، مع تأكيده صعوبة ايجاد الحلول المناسبة لوجود فوارق تاريخية وثقافية بين الشمال والجنوب، لذلك أكد انه لا بد من وضع الحلول الموضوعية لا مجرد الشعارات<sup>(٣)</sup>، ويبدو ان النميري كرر في خطباته على وحدة السودان وتقديم الحل السلمي ليفوت الفرصة على الرافضين لحكومة مايو، وان هذا ما اكده مندوب صحيفة "اليرائد" السوفيتية، بقوله: (( ان توجيه أهمية خاصة لحل مشكلات الجنوب أمر لا مفر منه، ويجب علينا في مثل هذه الظروف ان لا ندع الجنوب يتحول إلى قاعدة للثورة المضادة ))<sup>(٤)</sup>.

قرر النميري واعضاء مجلس الثورة والوزراء تنفيذ خطة للنهوض بالجنوب قائمة على اساسين، الأساس الأول سياسي، وذلك باشتراك اهل الجنوب في الحكم الذاتي الذي تقرر منحه لإقليم الجنوب، ففي بداية الأمر عين جوزيف قرنق وزيراً لشؤون الجنوب، وبعدها اصبح منصبه وزيراً للجنوب على رأس وزارة خاصة عرفت باسم ((وزارة الجنوب))، وأعلن النميري عن العفو العام لكل الجنوبيين المتواجدين في داخل الغابات والمتواجدين في الخارج، ووجه نداءً لهم للمشاركة في إدارة الإقليم، ولإبداء حسن النية من جانب النميري تم قبول مجموعة من الجنوبيين في كلية الشرطة لإعدادهم لتولي مسؤولياتهم في إدارة وحماية الإقليم الجنوبي، والاساس الثاني بحسب ما ذكره نميري يقوم على تنفيذ خطة تنمية تنصدها المشاريع العاجلة ومشاريع أخرى غير عاجلة، فقرر توسيع مشاريع ملوط الزراعية بزراعة القطن، وفي حال فشله يعوض بزراعة قصب السكر، وأصر النميري إلى انشاء مستشفى في كدوك تسع خمسة وعشرين سريراً قابلة للزيادة، وامر بإنشاء مركز صحي كبير بمنطقة ملكال لتدريس القابلات، وتوسيع وتزويد مستشفى ملكال بالمختصين، فضلاً عن أوامره بحفر مائة بئر ارتوازية وتحسين خدمات المياه والكهرباء، وفي مجال التعليم أكد النميري على فتح ثلاث عشرة مدرسة وسطى وست وثلاثين مدرسة أولية في مديرية أعالي النيل، فضلاً عن البدء بإنشاء سبع مدارس حددت مدة انجازها في تشرين الأول عام ١٩٦٩، وست مدارس أخرى في مناطق متفرقة من الجنوب، وأشار إلى ان كلفة هذه المشاريع التنموية وغيرها من المشاريع الأخرى خصص لها أربعة ملايين جنيه، وفي مجال الزراعة أمر النميري بمسح مائة وخمسون ألف فدان بمنطقة الرنك لزراعتها بالذرة، وخصص مائة ألف جنيه لزراعة الرز وتوفير الماكينات الزراعية، وخصص مئتي ألف جنيه لتوفير الأدوية البيطرية، وانشاء معمل الابحاث البيطرية في منطقة ملكال، وخصص سبعة آلاف جنيه لمدرسة المساعدين الطبيين في جوبا، فضلاً عن التخصيصات المالية الأخرى لتنفيذ المشاريع المتنوعة للنهوض بالجنوب<sup>(٥)</sup>.

قرر جعفر النميري لتنفيذ سياسته في جنوب السودان الابعاز إلى وسائل الاعلام من إذاعة وتلفزيون وصحافة الاهتمام بأخبار الجنوب، وبعث جوزيف قرنق لقيامه بجولة في مناطق الجنوب لتوضيح سياسة حكومته، وقام النميري بجولة استمرت سبعة أيام شملت المديرية الجنوبية شرح فيها خطوات حكومته للنهوض بالجنوب، وانها خطوات أولية ستتبعها خطوات أكثر ايجابية، وفي تلك الاثناء التي كان النميري يواصل جولته

في المناطق الجنوبية، وقع تمرد في المناطق الاستوائية قادها أحد عشر شرطياً من أبناء الجنوب وثلاثة مدنيين عرفت باسم ((الكتلة السوداء))، تكتفت في العشرين من آب ١٩٦٩، ولإبداء التسامح تجاه أهل الجنوب خفف النميري الاحكام الصادرة بحق اثنين من المتهمين من حكم الاعدام إلى السجن المؤبد، وأشار النميري إلى ان هناك اياد اجنبية تقف وراء إثارة أبناء الجنوب على حكومة مايو، ورفض بالوقت نفسه الاتصال بأي جهة جنوبية موجودة في الخارج تدعي تمثيلها لأبناء الجنوب<sup>(١)</sup>.

واتهم الكيان الصهيوني والمانيا الغربية بتبني المساعدات المقدمة للمتمردين مستندا في اتهاماته إلى نوع الاسلحة المستخدمة من قبل المتمردين التي لم تألفها الدول المجاورة في تسليح جيوشها<sup>(٢)</sup>، فضلاً عن الوثائق التي حصل النميري عليها تدين الدول التي اتهمها والولايات المتحدة الأمريكية، مشيراً إلى نية تلك الدول لخلق "بيافرا" جديدة في السودان، بقوله (( ان الوثائق المضبوطة مرتبطة بمخطط كبير، ونحن نعمل لكشف هذا المخطط، وكشف الذين يساعدون على تنفيذه، وهذا أمر يستغرق وقتاً ليس بالقليل))<sup>(٣)</sup>.

ونتيجة لسياسة النميري الداعية إلى بناء الإقليم الجنوبي، وقانون العفو العام عاد إلى اقليم الجنوب ما يقارب ثلاثين ألف لاجئ كانوا في الدول الإفريقية المجاورة<sup>(٤)</sup>، وامر النميري في ترأسه جلسة الوزراء في الثامن من كانون الثاني ١٩٧١، تأليف لجنة تتكون من عشرة وزراء برئاسة لدراسة كيفية تنفيذ الحكم المحلي في الجنوب<sup>(٥)</sup>.

ادرك النميري بعد انقلاب هاشم العطا في تموز ١٩٧١ إلى ضرورة تغيير وجهة حكومته، بترك الاتحاد السوفيتي واللجوء إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فمن جانب أمر النميري بعنائه الدبلوماسية تكثيف نشاطاتها للتعريف بحقيقة التمردات الواقعة في الجنوب إلى العالم اجمع، وطلب منهم الكشف عن المؤسسات والهيئات الاجنبية اوروبية وامريكية المتعاونة مع الكيان الصهيوني في دعم تمرد الجنوب<sup>(٦)</sup>، وادرك بتقربه إلى الولايات المتحدة سيحول موازين القوة إلى صالحه على حساب المتعاضدين مع الجنوب، لذلك بعد انقلاب الرائد هاشم العطا ١٩٧١م عين النميري ابييل الير وزيراً لشؤون الجنوب بدلاً عن جوزيف قرنق الذي اعدمه النميري على أثر مشاركته في انقلاب هاشم العطا ١٩٧١<sup>(٧)</sup>، فكلف الير بترأس وفداً مثل الحكومة السودانية للاتصال والتفاوض مع المتمردين، وفوضه النميري الصلاحيات كافة للتفاوض، فقام الير بالاتصال بمجلس "الكنائس العالمي" و "المؤتمر الافريقي العام للبعثات التنصيرية" للتوسط بين الطرفين<sup>(٨)</sup>، فقامت البعثة التبشيرية بزيارة إلى السودان في أيار عام ١٩٧١، واجتمعت بأعضاء من الحكومة السودانية، وبعد ان رأت البعثة مدى جدية الحكومة السودانية لإقرار السلام، قامت بالاتصال مع قادة وزعماء الجنوب المتواجدين في افريقيا واوربا، وقد اعدت طاولة للمفاوضات بين الحكومة السودانية والمتمردين الجنوبيين الذين مثلهم جوزيف لاغو القائد العسكري والسياسي لحركة انانيا<sup>(٩)</sup> "سم الثعبان"<sup>(١٠)</sup>، ومادينج دي كرانغ القائد العسكري لـ "حركة تحرير الجنوب"، إذ كان شرط انانيا للدخول في المفاوضات ان توقف الاعمال العدائية مع وقف انشاء نقاط عسكرية جديدة، فضلاً عن تعيين فريق مراقبين من منظمة الوحدة الإفريقية، واعتراف حكومة السودان بحركة انانيا كممثل وحيد للجنوب في المحادثات، وعلى الحكومة السودانية اطلاق سراح المعتقلين السياسيين وفي مقدمتهم كلمنت امبرو، واخيراً ان تكون المحادثات خارج السودان وبإشراف "منظمة الوحدة الإفريقية"<sup>(١١)</sup>.

كانت الشروط المقدمة من قبل وفد الانانيا توضح مقدار القوة التي كان يتمتع بها المتمردون، مما دفع الحكومة السودانية لوضع وتسخير موارد السودان كافة للعمل العسكري للقضاء عليها، مما أدى إلى استنزاف طاقات السودان<sup>(١٢)</sup>، فقد كان القائد العسكري لانانيا مالياً للغرب، وكانت اثيوبيا واسرائيل والولايات المتحدة الامريكية تعمل على مده بالاسلح، وتدريب المتمردين لمجابهة الحكومة السودانية التي كانت موالية للاتحاد السوفيتي المعروفة بعداؤها للغرب، لكن بعد تحول النميري للغرب بعد انقلاب هاشم العطا عام ١٩٧١م، أصبح من الضروري على الولايات المتحدة ان توقف امداد المتمردين بالاسلح، إذ أصبح النميري حليفاً لها<sup>(١٣)</sup>، وبهذا زال سبب العداء بينهما، فمن غير المنطقي ان تحرض على ازاحة حليف لها في المنطقة.

أثر التقارب السوداني الاثيوبي على الوضع العسكري للمتمردين، لانقطاع امدادات الاسلحة عبر اثيوبيا، فطلبت الحكومة السودانية من جوزيف لاغو زعيم المتمردين التوجه إلى اثيوبيا للقاء النميري، الذي كان متواجداً في اثيوبيا لحضور مؤتمر القمة الإفريقية في محاولة منها لاحتواء الخلاف لكنه رفض<sup>(١٤)</sup>، وفي هذا الوقت انتهت لجنة الدستور في الحادي والعشرين من تشرين الاول ١٩٧١، من اعداد التوصيات الخاصة بالحكم الذاتي



لإقليم الجنوب، والتي تصبح نافذة المفعول بعد تصديق النميري عليها<sup>(٢٠)</sup>، فمن جهة كرر النميري الحلم وقد وضع أربعين شخصية جنوبية مثقفة مثلت مديريات الجنوب الثلاثة عند مقابلته لتقديم التهاني على ترشيحه لرئاسة الجمهورية، فأكد لهم اصراره على تنفيذ مشروع الحكم الذاتي في إطار السودان الموحد، وأعلن استمرار العفو العام أملاً في استقطاب أكبر عدد من أبناء الجنوب، ومن جهة ثانية مع استمرار الصراع بين قوات السودان وقوات الانانيا، وتكبد الأخيرة الخسائر الكبيرة، ولإصرار النميري على المضي بمشروعه القائم على وحدة السودان ناشد جوزيف لاقوز عيم المتمردين في الجنوب النميري في السادس عشر من آب من العام نفسه، للدخول في مفاوضات لإنهاء طائفة العرب مبدياً تخوفه من ذهاب خيارات السودان لتصرف على المشاريع العربية<sup>(٢١)</sup>. فضلاً عن دعم امبراطور اثيوبيا هيللا سلاسي<sup>(٢٢)</sup>، الذي اوقف المساعدات الاسرائيلية المقدمة إلى الانفصاليين السودانيين مقابل تخفيف السودان مساندته لـ "جبهة تحرير ارتيريا"<sup>(٢٣)</sup>.

بدأت المفاوضات يوم السادس عشر من شباط ١٩٧٢م، في فندق هيلتون في باديس ابابا، وباركها الامبراطور هيللا سلاسي، وفي يوم السابع والعشرين من شباط ١٩٧٢، وقع الطرفان اتفاقية اديس ابابا، فضلاً عن وقف اطلاق النار، وتوقيع خمسة بروتوكولات خاصة بالترتيبات الادارية الانتقالية، والعفو العام، والتعويضات، والاعاثة، واعادة التأهيل والتوطين، والتشكيل المؤقت لوحدة القوات المسلحة في الجنوب<sup>(٢٤)</sup>، وتضمنت الاتفاقية قانون الحكم الذاتي الاقليمي الذي اصدره رئيس الجمهورية جعفر النميري عملاً بأحكام المادة (٤٠) من الأمر الجمهوري رقم (٥) التي تضمنت والذي تضمن ان تصبح المديريات الجنوبية للسودان اقليماً يتمتع بالحكم الذاتي الاقليمي في نطاق جمهورية السودان الديمقراطية ويُعرف بـ "إقليم جنوب السودان"، وتكون للإقليم اجهزة تشريعية وتنفيذية تمارس الاختصاصات والسلطات التي يحددها هذا القانون، ثم توجه نميري بكلمة للشعب السوداني جاء فيها ((اليوم وبعد التوقيع النهائي لاتفاقية الحكم الاقليمي لجنوب السودان، فقد انتهت فترة سوداء في تاريخ هذه الامة ساد فيها الشقاق بين الاشقاء، وتميزت بالصراع الذي فتت وحدة الامة وبدد طاقات كان اولى لها ان تكون للبناء والرخاء، وعلى مدى سبعة عشر عاماً من عمرنا توقف التقدم الحضاري في الشمال وفي الجنوب، انتظاراً للحظة الوفاق التي تبلورت في هذا اليوم المجيد والخالد في تاريخ السودان، أيها الاخوة نيابة عنكم وباسمكم اري لزاماً علي ان اتقدم بالتقدير والعرفان لكل من اسهم في الوصول إلى هذا الوفاق وعلى وجه الخصوص "منظمة الوحدة الإفريقية" التي اكدت بأفعالها نصوص ميثاقها، وجلالة الامبراطور هيللا سيلا سي الأول الذي رعا اجتماعات الوفاق وامدها بروح أبوي مخلص قادها لهذه النتيجة التاريخية المشرفة، ولأولئك الاصدقاء من "مجلس الكنائس العالمي" و"مجلس كنائس افريقيا" لما بذلوه من جهد في سبيل الوصول إلى ما وصلنا إليه اليوم، فلهم جميعاً ومنذ اللحظة ان نتجه إلى طريقنا الجديد، وان نعمل على دعم الوفاق، وان نؤكده بالجهد الباني المثمر والخلق، وان نعي ما يواجهنا من صعاب ومشاق في طريقنا الجديد فنحن لها بعون الله وتوفيقه))<sup>(٢٥)</sup>.

التوصيات الخاصة بالحكم الذاتي لإقليم الجنوب، والتي تصبح نافذة المفعول بعد تصديق النميري عليها<sup>(٢٦)</sup>، فمن جهة كرر النميري الحلم وقد وضع أربعين شخصية جنوبية مثقفة مثلت مديريات الجنوب الثلاث عند لقاء بهم لتقديم التهاني على ترشيحه لرئاسة الجمهورية فأكد لهم اصراره على تنفيذ مشروع الحكم الذاتي في إطار السودان الموحد، وأكد على استمرار العفو العام أملاً في استقطاب أكبر عدد من أبناء الجنوب، ومن جهة ثانية مع استمرار الصراع بين قوات السودان وقوات الانانيا، وتكبد الأخيرة الخسائر الكبيرة، ولإصرار النميري على المضي بمشروعه القائم على وحدة السودان ناشد جوزيف لاقوز عيم المتمردين في الجنوب النميري في السادس عشر من آب من العام نفسه، للدخول في مفاوضات لإنهاء طال العرب مبدياً تخوفه من ذهاب خيارات السودان لتصرف على المشاريع العربية<sup>(٢٧)</sup>.

أنهت اتفاقية اديس ابابا الحرب بين شمال السودان وجنوبه، الحرب التي استمرت سبعة عشر عاماً، وانتهى النشاط الحزبي لحركة انانيا وتحدد يوم الثاني عشر من آذار عام ١٩٧٢م موعداً، لوقف اطلاق النار، وأعلن النميري ان هذا اليوم هو يوم "عيد الوحدة الوطني" عطلة رسمية للسودان، وبموجب هذه الاتفاقية حصلت المقاطعات الجنوبية الثلاثة الاستوائية، وبحر الغزال واعالي النيل على حكم ذاتي نسبي في إطار كونفدرالي<sup>(٢٨)</sup>.

كفلت الاتفاقية للأقليات حرية استخدام لهجاتها ولغاتها، وتم الأخذ باللغة العربية باعتبارها لغة السودان الرسمية، وقبلت اللغة الانجليزية لغة اجنبية لكل من الشمال والجنوب لغة رئيسة دون الاضرار أو الاجحاف باللغات الأخرى، ولكل من أبناء الشمال والجنوب جنسية واحدة هي الجنسية السودانية، وان حقوق المواطنين مكفولة وتحظى بالحماية القضائية<sup>(٢٩)</sup>، وشملت الاتفاقية بنداً سرياً فرض على السودان عدم الدخول في أي نوع من التحالفات مع الدول العربية وبالمقابل تأكيد الأمريكيين للنميري بدعم السودان اقتصادياً لتحقيق الاستقرار في البلاد<sup>(٣٠)</sup>.

قرر النميري استيعاب اعداد كبيرة من محاربي انانيا في القوات المسلحة والقوات النظامية الأخرى، وفي عام ١٩٧٣م تم تجنيد وتدريب (٦٢٠٣) من مقاتلي انانيا و(٢٠٦٧) من كل مديرية قبلوا في الجيش فعلياً في الحادي والثلاثين من تموز عام ١٩٧٣، أما بقية عناصر انانيا البالغ عددهم (٧٦٠٠)، تم استيعابهم في هيئات حكومية معنية بالطرق والغابات والزراعة<sup>(٣١)</sup>. وعين نميري مجلس تنفيذي شمل على اثني عشر عضواً لإدارة جنوب السودان إلى ان يتم اجراء الانتخابات لاختيار مجلس الشعب الاقليمي للجنوب، كذلك سعى نميري لتنظيم الجيش في الجنوب، فعمل على تعيين مجلس من ستة اعضاء لتنظيم الجيش الذي تكون من اثني عشر ألف رجل على ان يعين نصفه من أبناء الجنوب، ومنح النميري جوزيف لاقوز عيم المتمردين رتبة لواء في القوات المسلحة، وعمل على ادخال ضرائب جديدة، وقانون للجمارك في الجنوب، واهتم بإعادة توطين اللاجئين، فعمل على انشاء مجلس خاص لإدارة صندوق خاص لإعادة اللاجئين في الجنوب، واعادة توطينهم، وقرر تشكيل "المجلس التنفيذي العالي الانتقالي" برئاسة ابييل الير بعد الغاء وزارة شؤون الجنوب إلى ان يتم انتخاب مجلس الشعب الاقليمي والذي ضم أحد عشر عضواً بإعفاء محافظي المديريات الجنوبية من مناصبهم، وتعيين الرائد ابو القاسم محمد ابراهيم عضو المكتب السياسي ووزير الصحة عضواً في لجنة متابعة تنفيذ الحكم الذاتي الاقليمي للمديريات الجنوبية، ويخلف المجلس المؤقت الوزارة التي كانت مكلفة بإدارة شؤون الجنوب ويرأسها السيد الير، وألغى نميري منصب ولاة الأقاليم الجنوبية الثلاثة وعين ثلاثة إداريين بدلاً منهم، وهم اعضاء في المجلس "التنفيذي الجديد"<sup>(٣٢)</sup>.

تعد هذه الاتفاقية نجاحاً وانتصاراً لعهد نميري الذي استطاع ان يجلب السلام إلى السودان مدة عشرة سنوات قبل ان تتجدد الحرب مرة اخرى، على أثر إعلان النميري تقسيم الجنوب على ثلاثة اقاليم، واعلان تطبيق الشريعة الاسلامية عام ١٩٨٣م<sup>(٣٣)</sup>. ومنح الير وشاح الابن البار السوداني وهو أعلى وسام في السودان لجهوده الكبيرة للتوصل إلى اتفاق اديس ابابا، واستمر النميري في تنقله بين المناطق الجنوبية ليشرح للقوات الحكومية والمدنيين الاتفاق الذي أنهى النزاع في الجنوب والوسائل التي ستتبع لتنفيذه<sup>(٣٤)</sup>. وبعد توقيع الاتفاقية انهالت التهاني على الرئيس نميري لكونه أنهى ستة عشر عاماً من الصراع، فقد جاءته تهنئة من الفاتيكان على الاتفاق الذي تم بشأن مشكلة الجنوب، وكذلك ابدى فيصل ملك السعودية ارتياحه الشديد للاتفاقية، ورحبت تنزانيا بالاتفاق ووصفته بأنه انتصار عظيم لأفريقيا، واشادت بالرئيس نميري وبعهوده المبذولة لايجاد حل لمشكلة جنوب السودان، و ابدى السفير الليبي في الخرطوم عن ترحيب بلده بهذه الاتفاقية، والتي تأمل ان تكون بادرة خير للسودان لتحقيق الاستقرار والرخاء، واشاد بالرئيس نميري مشيراً إلى انه لولا ثورية الرئيس لما تمت هذه الاتفاقية، فضلاً عن ترحيب الاوساط الشعبية والدوائر الرسمية السودانية بالاتفاق الذي تم في اديس ابابا وانهى مشكلة الجنوب وان كان مؤقتاً حسب ما أقرته الأحداث القادمة<sup>(٣٥)</sup>.

ولتعريف الدول الإفريقية بنتائج معاهدة اديس ابابا ارسل النميري عبد الرحمان عبد الله وزير الخدمة العامة والاصلاح الاداري مبعوثاً شخصياً عنه إلى دول شرق افريقيا حاملاً معه اليهم رسائل من النميري، وعند عودته أكد ان جميع الدول التي زارها ابدت ارتياحها من الاتفاق، واشادت بدور النميري في اتمامها<sup>(٣٦)</sup>.

بعد حل مشكلة الجنوب سياسياً بعقد اتفاقية اديس ابابا، توجه النميري إلى الحصول على الاموال اللازمة لتنفيذ وعوده وسياساته التي أعلن عنها منذ إعلان الثورة، المتعلقة بتنمية جنوب السودان، وهذا الأمر تطلب اموالاً طائلة لا طاقة لحكومة النميري لها، فقرر القيام بجولات بين الدول العربية والاجنبية للحصول على الاموال لتنفيذ سياسته، فضلاً عن ارسال وزرائه إلى تلك الدول لطلب المساعدات المالية، وبالفعل حصلوا على

التبرعات من الجامعة العربية، والأمم المتحدة، وبعض الدول العربية والافريقية والاجنبية<sup>(٣٧)</sup>، ولامتصاص تنفيذ بنود اتفاقية اديس ابابا عين النميري العميد عبد اللطيف دهب رئيساً للجنة وقف اطلاق النار التي حدد مقرها في مدينة جوبا بالمديرية الاستوائية، وانشاء فروع للجنة في مناطق او وملكال، وبالوقت نفسه عين لجنة لتنفيذ قانون الحكم الذاتي للمديرية الجنوبية لسنة ١٩٧٢، مهمتها استكمال الاجراءات اللازمة لتنفيذ الاتفاقية، وانشاء الجنب للعودة إلى أراضيهم وممارسة حياتهم بشكل طبيعي بعد إعلان العفو العام، واخراج المساجين الجنوبيين من السجون<sup>(٣٨)</sup>.

### ثانياً: سياسة النميري لتقسيم اقليم الجنوب:

لم تنته اتفاقية اديس ابابا مشكلة التمرد في الجنوب بصورة تامة، إذ تمكنت الحكومة الليبية من اختراق معسكرات قوات جنوب السودان الموجودة في الأراضي الاثيوبية عن طريق بعض القادة العسكريين الاثيوبيين، والتي تسببت في وقوع عدد من التمردات والاعتداءات على القوات النظامية السودانية في أراضي الجنوب، فعلى سبيل المثال لا الحصر وقع اعتداء بالقنابل اليدوية على القوات السودانية في منطقة او راح ضحيته خمسة جنود، فضلاً عن اصابة آخرين بإصابات خطيرة نقلوا إلى مستشفى الخرطوم للعلاج، لكن اوامر النميري وجهت إلى وسائل الاعلام بتسليط الضوء عليه تمنياً من النميري الحفاظ على ما توصل إليه في اتفاقية اديس ابابا<sup>(٣٩)</sup>، وهذا ما نلاحظه في ردة فعل النميري الذي حاول الدفاع عن النظام الرئاسي الذي ترأسه بانفراده في السلطة في السودان امام الشعب السوداني خوفاً وقلقاً مما حدث في اثيوبيا من صراعات بين الامبراطور هيلاسيلاسي وبعض الامراء الذين طمعوا بالسلطة من جهة، وبين الامبراطور هيلاسيلاسي والاضرابات العمالية التي طالبت بتحسين الوضع الاقتصادي والسياسي في اثيوبيا، فضلاً عن الخسائر التي تكبدها النظام الاثيوبي من جراء القتال مع الثوار الارتيريين<sup>(٤٠)</sup>، لإدراك النميري للتشابه الكبير بين نظامه ونظام هيلاسيلاسي، فغالبا ما كان النميري يستغل وسائل الاعلام التلفزيونية والصحف بشن حملة دعائية واسعة عن طريق برنامج التلفزيون والراديو المسمى "بين الشعب والقائد".... وموقفاً أهمية النظام الرئاسي، ولإبعاد نظر واهتمام الشعب بما يحدث في اثيوبيا وربطه مع ما يحدث في السودان، فهاجم النميري في هذا البرنامج العقيد القذافي ونظامه متهماً اياه بالتآمر على سلامة السودان بتشجيع التمردات في الجنوب التي استخدمت فيها القنابل اليدوية التي اوصلها النظام الليبي اليهم<sup>(٤١)</sup>، فهل هذا هو السبب الوحيد للحفاظ على العلاقة مع اثيوبيا ؟

في الواقع ان اتفاقية اديس ابابا تضمنت إلى جانب البنود المعلنة بنوداً سرية اراد النميري تنفيذها، وان اضطر إلى تقديم بعض التنازلات سواء على حساب القضية الارتيرية ام بعض القضايا الخاصة بالسودان، إذ تعهد النميري بعدم مساندة ثوار ارتيريا مقابل تعهد هيلاسيلاسي بإيقاف المساعدات للفصائل الانفصالية في جنوب السودان، وتم هذا الاتفاق بين النميري وهيلاسيلاسي بوساطة سفير الولايات المتحدة الامريكية والمانيا الغربية في اثيوبيا والسودان، فالتزم النميري باتفاقه باتخاذ عدد من الاجراءات :

- ١- اقفال المكاتب الاعلامية للثورة الارتيرية الموجودة في السودان.
- ٢- سحب جوازات السفر التي كانت معطاة لبعض الارتيريين من السلطات السودانية.
- ٣- إيقاف منح التعليم العالي والمتوسط للطلاب الارتيريين الدارسين في السودان.
- ٤- ملاحقة الجهات الامنية السودانية للعمال الارتيريين والطلاب لمنعهم من ممارسة أي تحرك اعلامي ضد نظام هيلاسيلاسي.
- ٥- قطع المعونات الطبية والمساعدات الغذائية عن آلاف اللاجئين الارتيريين الموجودين على الحدود الشرقية للسودان.
- ٦- مصادرة القسم الأكبر من المعونات والمساعدات العربية والإسلامية والدولية المقدمة للاجئين الارتيريين.

٧- أمر بشن حملة دبلوماسية لتأليب العواصم العربية والافريقية ضد القضية الارتيرية، وحثهم على مطاردة القيادات الارتيرية<sup>(٤٢)</sup>.

لم تف السلطات الاثيوبية بتعهداتها إلى النميري على الرغم من التنازلات الكبيرة التي قدمها على حساب القضية الارتيرية، إذ استمرت السلطات الاثيوبية حتى بعد تولي هلا ميريام بدلاً من هيلاسيلاسي حكم اثيوبيا، محاولاتها إثارة الاضطرابات ومساندة المنشقين ضد نميري، كان أبرزها مساندة لانقلاب الثاني من تموز عام



١٩٧٦<sup>(٤٣)</sup>، فقد استمر النميري بموقفه المتفرج امام التدخلات الاثيوبية وحملاتها ضد الثورة الارتيرية مكتفياً بتقديم بعض الاعتراضات التي اتخذت طابعاً شكلياً أكثر منه فعلياً، لكي لا يفقد التأييد العربي والإسلامي، لكن بعد مدة قصيرة ابدى النميري رغبة صريحة للتقارب مع الاثيوبيين، لتحقيق بعض المكاسب لنظامه، فهناك من المراقبين السياسيين من أكد رغبة النميري على تنظيف حدوده مع اثيوبيا من المعارك الدائرة بين الثوار الاثيوبيين والثوار الارتيريين، لاسيما ان الاولى هددت بتتبع الثوار الارتيريين في داخل الأراضي السودانية في حال عدم اتخاذ النميري ونظامه الاجراءات الكفيلة بإيقاف نشاطهم، فضلاً عن رغبة النميري التخلص من معسكرات اللاجئين الارتيريين بسبب ما أحدثوه من ضغط سكاني واقتصادي واجتماعي لا يتحمله نظامه، ورغبة منه في قطع الاتصال بين الشعبين السوداني والارتيري خوفاً من انعكاس ذلك على الوضع السياسي في السودان<sup>(٤٤)</sup>.

ومن جانب آخر طلبت اثيوبيا فقد طلبت من النميري إيقاف كل مساعدة للثوار الارتيريين، وعلى هذا الأساس دخل الطرفان في خطوات مهدت إلى التقارب والتصالح بين الجانبين كان أبرزها التقاء النميري مع هيللا ميريام في تر بتاون عام ١٩٧٩، في محاولة وان وصفت بالمتعثرة، لتصفية الاجواء بين الطرفين، وأرسل هلا مريام برقية تهنئة إلى الرئيس النميري بمناسبة تجديد انتخابه رئيساً ((للاتحاد الاشتراكي السوداني)) مشيراً فيها إلى دور النميري البارز في الساحة الإفريقية، وغيرها من اللقاءات على مستويات عدة<sup>(٤٥)</sup>، في تلك الاثناء، حاول النميري تفعيل ما أعلن عنه بتقسيم جنوب السودان على ثلاثة اقاليم، ويجاد ما عرف بنظام "الحكم الاقليمي" الذي واجه معارضة قوية من قادة الجنوبيين بعد تفسيرهم إلى العراق<sup>(٤٦)</sup>، فعين النميري لجنة لإعادة رسم حدود الإقليم الجنوبي<sup>(٤٧)</sup>، ويبدو ان النميري اراد من تطبيق نظام الحكم الاقليمي، دق اسفين بين أبناء الجنوب، واثارة الفوضى والاضطراب بينهم وذلك بتعيينه جوزيف لاقو نائباً لرئيس الجمهورية السودانية، وجوزيف طمبرة رئيساً ((للمجلس التنفيذي)) لإقليم الجنوب، في حكومة الجنوب، وهؤلاء من أبناء قبائل الجنوب الصغيرة، التي سيطرت على السلطة في الجنوب على حساب القبائل الأخرى ولاسيما الكبيرة منها<sup>(٤٨)</sup>، إذ لجأ النميري إلى سياسة "فرق تسد" للسيطرة على الجنوب واستمرار عدم استقراره، وللتخلص من التعهدات التي قطعها في تنفيذ الحكم الذاتي للجنوب الموحد، فاقترح تطبيق الحكم الاقليمي الذي كان هدفه الظاهري منح الإقليم الجنوبي استقلاله الذاتي، واثاحة الفرصة امام أهله حكم اقليمهم بأنفسهم، لذلك أمر نميري بتشكيل لجنة مهمتها إعادة رسم حدود الإقليم الجنوبي الذي كان قد استقر، ليفتح ملف النزاعات القبلية التي اراقت بسببها في السابق دماء كثيرة في غرب السودان وجنوب النيلين الأبيض والأزرق، وأراد النميري من جراء قراره ادخال الجنوب في حرب أهلية لتبقى الأوضاع غير مستقرة تمكنه بسهولة من استمرار فرض سلطاته عليهم، لاسيما بعد وقوع نزاعات قبلية في الفاشر وتبالا، ذهب ضحيتها عدد من الأرواح، وتكمن أيضاً خطورة اصرار نميري على تطبيق الحكم الاقليمي لما يحتاج إليه من موارد لصرفها على الوزراء والهيئات والمؤسسات التي ستشكل في الأقاليم الجديدة في وقت تعاني منه السودان سوء الأوضاع الاقتصادية وتدهورها<sup>(٤٩)</sup>.

ومن جانب آخر أدت تصرفات النميري غير المسؤولة السماح للنظام الليبي التدخل في شؤون السودان، فقد دخل في صراع مع القذافي على الأراضي النشادية، مما شجع الأخير على إثارة النزاعات الانفصالية في دارفور على اساس انها جزء من ليبيا<sup>(٥٠)</sup>، فرد قادة الجنوب المتمردون على قرارات نميري وسياسته التي مارسها تجاه الجنوب بإعلان اضرابهم مما أثار أبناء الجنوب الذين قادوا حركة واسعة لنشر نشاطها في الجنوب مطالبين بإطلاق سراح قادتهم المعتقلين وتأييداً لسياستهم، فاضطر النميري إلى الاعلان عن تراجع عن قراره الداعي إلى تقسيم الجنوب على ثلاثة اقاليم، لإدراكه ولمسه مدى خطورة تصاعد حركة المقاومة المسلحة التي نشطت في الجنوب، إذ خشى تحولها إلى حرب أهلية<sup>(٥١)</sup>، لاسيما بعد ظهور بوادر التمرد لأول مرة بين أبناء قبائل الدينكا والنوير والنشك، وهي اكبر القبائل الموجودة في الجنوب، التي بدأت تعبر عن امتعاضها ونقمتها ضد قرارات النميري وحكومته بتعيين أبناء القبائل الصغيرة في المناصب التي تسمح لهم بفرض سيطرتهم على أبناء الجنوب جميعهم، لاسيما جوزيف لاقو وجوزيف طمبرة حال تسلمها منصبيهما رفعا شعاراً "لا للدينكا"<sup>(٥٢)</sup>.

في الواقع ان سياسة النميري الرامية إلى تقسيم الجنوب بدت نتائجها واضحة وسريعة على الرغم من اعلانه التوقف عن تطبيق الحكم الاقليمي، ويمكننا ان نلمس ذلك بوقوع الاشتباكات بين المتمردون من أبناء الجنوب والقوات النظامية في محافظة أعالي النيل، بمساعدة الليبيين عن طريق الاثيوبيين<sup>(٥٣)</sup>، لكن نميري حرص على عدم تأثير مشكلة الجنوب على علاقاته مع اثيوبيا التي تحسنت تدريجياً، لذلك لم يكل النميري

الانتقادات إلى الاثيوبيين، بل اقتصر في هجماته على النظام الليبي الذي نجح في اختراق بعض المسؤولين الاثيوبيين لممارسة نشاطاتهم بين المتمردين السودانيين المتواجدين في الأراضي الاثيوبية، والاكثر من ذلك دافع النميري عن الاثيوبيين بنفسه بإعلانه ان الاثيوبيين لا علم لهم بالعناصر الليبية التي ساعدت المتمردين للقيام بأعمال التخريب في الجنوب<sup>(٥٤)</sup>، واتبعت حكومة النميري، تحت علمه، الوسائل المختلفة لتعزيز الانفصال ولزيادة الهوة بين جماعات محافظة الاستوائية ليفقدوا سيطرة القبائل الكبيرة على المحافظة، قدمت الحكومة السودانية الرشاوي وشراء الذمم عن طريق عز الدين السيد رئيس مجلس الشعب واحد المقربين لنميري، لدعم المساندين للانفصال<sup>(٥٥)</sup>. وبالوقت نفسه شهد الإقليم الجنوبي محاولة أبنائه ضم مناطق جنوب مديرتي كردفان ودارفور الواقعة ضمن مناطق قبائل الزريقات والهبانية والمسيرية إلى الإقليم الجنوبي في إطار إعادة رسم حدود الإقليم، مما تسبب باستنفار هذه القبائل لأبنائها والاستعداد لمواجهة الجنوبيين، وعقد اجتماع في دارفور لجمع لجمع السلاح والمال، فظهرت بين المجتمعين ... عن طلب المساعدة من ليبيا<sup>(٥٦)</sup>.

كانت مسألة الجنوب مرتبطة إلى حد كبير وفعال بطبيعة العلاقات السودانية الاثيوبية، وهذا ما لمسناه في تصريحات ومواقف النميري، لكن العلاقات ساءت بعد وقوع حادث المتفجرات التي ادخلت إلى السودان من الحدود الشرقية مع اثيوبيا، والتي كان مقرراً تفجيرها عند وصول النميري إلى معسكر الشجيرة قرب الخرطوم لإنهاء حياته وحكمه<sup>(٥٧)</sup>، مما تسبب في توتر العلاقات بين السودان واثيوبيا، لاسيما بعد ظهور التواجد السوفيتي في ارتيريا، وانشاء قواعد صواريخ في المناطق الحدودية<sup>(٥٨)</sup>، فاستدعت الحكومة السودانية السفير الاثيوبي في السودان، ومن جهة ثانية بدأ نظام نميري بمد جبهة تحرير تجراي وجماعة الامبراطور هيلاسيلا سي بالأسلحة<sup>(٥٩)</sup>، واستمرت النزاعات قائمة بين القبائل الجنوبية التي اتخذت من السلب والنهب اسلوباً لعملياتها القبلية<sup>(٦٠)</sup>، واستمرت اوضاع الإقليم الجنوبي على هذا الحال يسوده الانقسام والاضطراب مع تخلي النميري سواء بإرادته ام مرغماً بعدم الالتزام بما وعد به من تقديم الامكانيات الكفيلة بتحسين وتطوير الإقليم<sup>(٦١)</sup>، وفي الواقع ان كان النميري راغباً حقاً بإثارة النعرات القبلية لتقسيم الجنوب ام لا لمجرد إثارة الفوضى والاضطراب، فانه نجح في اضعاف الجنوبيين، وهياً جواً يسمح بتقسيم الجنوب على يدي ابنائها، متعللاً بضرورة التقسيم لإنهاء حالة النزاعات والصراعات بين قبائل الجنوب.

### ثالثاً: قانون الحكم المحلي في الإقليم الشمالي :

بعد استباب سيطرة النميري على السلطة أصدر مرسوماً جمهورياً في الخامس من أيار ١٩٧٤، أعاد بموجبه تقسيم المديرية السودانية البالغ عددها عشرة مديريات لتصبح خمسة عشر مديرية، وقسمت المديرية الشمالية ذات المساحات الشاسعة على أكثر من مديرية، وجاء التقسيم كالتالي:

١- تقسيم مديرية النيل الأزرق على ثلاث مديريات هي :

أ- مديرية النيل الأبيض وعاصمتها الدويم.

ب- مديرية الجزيرة وعاصمتها مدني.

ج- مديرية النيل الأزرق وعاصمتها الدمازين.

٢- تقسيم المديرية الشمالية على:

أ- المديرية الشمالية وعاصمتها دنقلا.

ب- مديرية النيل وعاصمتها الدامر.

٣- تقسيم مديرية كردفان على:

أ- مديرية شمال كردفان وعاصمتها الأبيض.

ب- مديرية جنوب كردفان وعاصمتها كانقلي.

٤- تقسيم مديرية دارفور على:

أ- مديرية شمال دارفور وعاصمتها الفاشر.

ب- مديرية جنوب دارفور وعاصمتها نيالا.

وأجلت عملية تقسيم مديريات الجنوب، وتحجج بأن سبب التقسيم هو لتسهيل عملية إدارة المديرية وتحقيق التنمية فيها<sup>(٦٢)</sup>.

وفي العاشر من آذار ١٩٧٩ أعلن النميري في الاجتماع السنوي للجنة المركزية ((للاتحاد الاشتراكي)) ١٩٧٩ أمام الحضور عن تقسيم شمال السودان وغربه للمرة الثانية على اقاليم بشكل مماثل للحكم الاقليمي في الجنوب، وبالفعل أقر مجلس الشعب قانون الحكم الاقليمي عام ١٩٨٠، إذ نقلت السلطة من الوزارات المركزية



إلى الأقاليم، وكل إقليم له مجلس منتخب يرشح ثلاث شخصيات ويتم اختيار واحد من بينهم حاكماً للإقليم من قبل رئيس الجمهورية فيما يقوم حاكم الإقليم بتعيين الوزراء الإقليميين<sup>(٦٣)</sup>.

عمل النميري على الترويج لمشروعه الجديد من خلال إعلان ان السلطة ستسلم إلى الجماهير من خلال قانون الأقاليم، والذي سيوفر للمواطنين ممارسة الديمقراطية وإشاعتها بينهم<sup>(٦٤)</sup> موضحاً في خطاب له ((ان الحكم الإقليمي كوسيلة وغاية إنما هو نهج ديمقراطي مطلوب لممارسة الجماهير للسلطة بحيث تحقق الأقاليم كفايتها بما تنتجه، بل تحقق من العائد الانتاجي ما يمكن استثماره للصالح القومي كله))<sup>(٦٥)</sup>. وفي عام ١٩٨٠ عممت فكرة نظام الحكم الإقليمي على السودان بأكمله، فقامت في الشمال خمسة أقاليم لكل منها حاكم وحكومة ومجلس تشريعي وصلاحيات وموارد، وكان الإطار القانوني للحكم الإقليمي يتمثل في التعديل الثاني للدستور الذي ادخل باباً كاملاً بشأن الحكم الإقليمي، فضلاً عن قانون الحكم الإقليمي لسنة ١٩٨٠، وقانون العاصمة القومية لسنة ١٩٨٣، واستمر النميري بحكم البلاد بتحكم حتى انتهاء حكمه عام ١٩٨٥<sup>(٦٦)</sup>.

جاء قانون الحكم الإقليمي محددًا خمسة أقاليم هي :

- ١- الإقليم الشرقي ويضم مديرتي كسلا والبحر الأحمر وعاصمته كسلا.
- ٢- الإقليم الشمالي ويضم مديرتي الشمالية والنيل وعاصمته الدامر.
- ٣- الإقليم الأوسط ويضم مديريات النيل الأبيض والنيل الأزرق والجزيرة وعاصمته ود مدني.
- ٤- إقليم كردفان ويضم مديرتي شمال كردفان وجنوب كردفان وعاصمته الأبيض.
- ٥- إقليم دارفور يضم مديرتي شمال دارفور وجنوب دارفور وعاصمته الفاشر<sup>(٦٧)</sup>.

لكل إقليم حاكم يرأسه ويعين النميري باعتباره رئيس الجمهورية نائباً عنه في الإقليم، ولكل إقليم مجلس تشريعي يشمل على مئتان وثمانون عضواً سمي ((مجلس الشعب الإقليمي)) يتم تعيين بعضهم من قبل رئيس الجمهورية لغرض سن القوانين لإدارة الإقليم، والبعض الآخر يتم انتخابهم، ويجوز للمجلس التوصية لرئيس الجمهورية باقالة رئيس المجلس إذا فقد الثقة به بأغلبية ثلثي أعضائه<sup>(٦٨)</sup>.

ومن الملاحظ ان السلطة تكون متمركزة بيد رئيس الجمهورية الذي يقوم بتعيين جميع حكام الأقاليم بأمر منه والذي يكون نميري واثقاً تماماً من تأييدهم له ولحكومته والقادرين على ((حل مجلس الشعب الإقليمي))، ويكون لرئيس الجمهورية الحق في حل مجلس الشعب السوداني متى اراد ذلك<sup>(٦٩)</sup>.

كانت مصادر دخل الإقليم من البضائع والخدمات العابرة للإقليم، والضرائب التي يستحصلها الإقليم، وتكون السلطة التنفيذية للحاكم الإقليمي وليس لمجلس الشعب الإقليمي حق محاسبته أو عزله<sup>(٧٠)</sup>.

هدف النميري من نظام الحكم الإقليمي نقل التركيز الإداري والتنموي من وسط السودان نحو المديريات، لكن الحكومة لم تكن تملك موارد كافية تسند بها هذه السياسات لأنها تزيد من النفقات في حين ان الحكومة كانت تسعى للحد منها، لذلك أصبحت هذه السياسات أداة لتحويل الاهتمام الشعبي من الفشل الاقتصادي، وكسب ولاء اعيان الأقاليم الذين يتطلعون إلى شغل مواقع مهمة في مناطقهم<sup>(٧١)</sup>.

اتضح في نهاية الأمر ان ما اعلنه النميري أعلاه لم يتحقق بالفعل، إذ ان تركيز السلطة في الخرطوم حال دون نقل السلطة للأقاليم، وان التنمية الاقتصادية لم تتحقق إذ بقيت الاستثمارات والمشاريع الضخمة في الأقاليم الوسطى والتي عرفت بالمثلث الذهبي مثل مشروع سكر كنانة في النيل الأبيض، ومشروع مزارع الرهد في النيل الأزرق، والزراعة الآلية في كسلا وكردفان، فيما كان نصيب الاطراف ضئيلاً جداً إذ أصبحت اقاليم الشمال ترسل وفودها إلى خارج البلاد بحثاً عن التمويل المالي، ومن ثم لم تتحقق الوفورات المالية نتيجة لتقليص اعداد موظفي الحكومة المركزية. إذ قام النميري بتوسيع الانفاق على شراء الولاء السياسي في الادارات الإقليمية، وهذا ما جعل وزارة المالية والبنك المركزي يجاهدان لتأجيل الازمة المالية الوشيكة، وان أهمية نشر الديمقراطية على المستوى المحلي في السودان التي تحدث بها النميري طبق وتحقق العكس منها، إذ ان تزايد سلطة النميري واقناعه لكثير من أبناء الشعب بانه في طريقه ليصبح رئيساً امبراطوراً مشابهاً للحاكم العام البريطاني، فضلاً عن اختياره حكام تلك الأقاليم من الموالين له ما جعل السودانيين يصابون بالاحباط، فقد اكتشفوا انهم بدلاً من تمتعهم بالحكم الإقليمي ظلوا يعتمدون بشكل كامل على الحكومة المركزية في تمويل وإدارة المشروعات المحلية كالمدارس والوحدات الصحية<sup>(٧٢)</sup>.

وبتطبيق قانون الحكم الإقليمي تسبب النميري في تدهور التنمية والاقتصاد، ونشر الانقسامات والاختلافات القبلية والشخصية لأنه حد من حرية الحركة والتنقل بين الأقاليم، فأصبحت تحت رحمة النزعة القبلية، فضلاً عن الحروب التي شهدتها دارفور والتي نتجت عنها حدوث هجرات سكانية نحو الجنوب مما جعل



القبائل تتنازع على المراعي والمياه، ومن ثم فقدان الاستقرار السياسي في الإقليم، فخرجت بذلك التظاهرات واستمرت الاضرابات المنددة بسياسة النميري الذي عمل على اقالة (مانتان وتسعون) قاض وفصل (أربعة وثلاثون) عاملاً من عمال السكك الحديد الذين اضرَبوا لمدة سبعة عشرة يوماً وحل نقاباتهم، واعتقل رئيس نقابة العمال<sup>(٧٣)</sup>.

استمرت المظاهرات التي عمت أرجاء السودان وشلت حركة البلاد لاسيما بعد تنظيم نقابة السكك الحديد مظاهرة طالبوا فيها بسقوط النميري، وانضمت اليهم أيضاً تظاهرات اتحاد الطلاب، الا ان نميري ظل يواجه القوى المعارضة لسياسته وصولاً بقمعه واعتقالاته لصفوف الجيش السوداني تحت مسمى تصفية العناصر المشبوهة<sup>(٧٤)</sup>.

وهكذا مثلما كان النميري جزءاً رئيسياً من الحل في ... الجنوب، تحول سبباً أساسياً في تدهور ... الجنوب والأقاليم السودانية الأخرى، سواء ما اتبعه من سياسة إثارة التصرفات القبلية في الجنوب، أم اتباعه على سياسة الافتقار والاهمال تجاه الأقاليم الأخرى في الوسط والشمال.

### خاتمة البحث

كانت مشكلة الجنوب تنصدر اولويات الحكومة النميرية وكان الحلم بإحلال السلام للسودان الشغل الشاغل لنميري والمسيطر على تفكيره، فاحتلت مشكلة الجنوب مكانة في نفس نميري الى ان تمكن من جلب السلام الذي دام مدة (١١) عاماً بتوقيع اتفاقية اديس ابابا عام ١٩٧٢ التي اخمدت نار الحرب الاهلية لكنها لم تطفئها، فعادت نيران الحرب الاهلية من جديد عام ١٩٨٣ على اثر قيام نميري بإصدار قرار بتقسيم الجنوب الى ثلاثة اقاليم مبرراً فعلته بأنه بقرار التقسيم هذا انما هو استجابة لرغبة اهل الجنوب الذين اوقفوه وطالبوه بالتقسيم فما كان الا ان استجاب لطلبهم وحقق رغبتهم.

لو تأملنا النظر في مدة حكم جعفر النميري للسودان، لوجدنا انه اشاع الفوضى بسياساته العشوائية وغير الحكيمة، والتي لم تتبع من اشخاص ذوي خبرة، ليرتقوا بالسودان وشعبه، فكانت النتيجة في غير صالح النميري ضمن احتمالية انه لم يكن الرجل المناسب في المكان المناسب، باعتبار انه سمح بإحاطة نفسه بأشخاص مقربين له ليكونوا عينه التي تزيغ له حالة الشعب، وتنقل صورة مغايرة لما يعيشه شعب السودان، فكانت النتيجة ان اصبح النميري محاطاً بعازل يعزل بينه وبين عامة الناس، متناسياً بذلك كل الوعود التي اطلقها عند مجيئه على رأس ثورة ٢٥ مايو ١٩٦٩.

### هوامش البحث

- (١) مجلة قراءات إفريقية، لندن، العدد الثامن، ٢٠١١م، ص ٢٥-٢٦.
- (٢) سجل الآراء والوقائع السياسية في البلاد العربية، أيار، ١٩٦٩، ص ٦٤.
- (٣) عبد اللطيف كريم الزبيدي، المصدر السابق، ص ٢٩٢.
- (٤) سجل الآراء والوقائع السياسية في البلاد العربية، أيار، ١٩٦٩، ص ١١٢.
- (٥) سجل الآراء والوقائع السياسية في البلاد العربية، نيسان - أيار - حزيران، ١٩٧٠، ص ٨٦٩.
- (٦) المصدر نفسه، ص ١١٦.
- (٧) سجل الآراء والوقائع السياسية في البلاد العربية، تموز - آب - ايلول، ١٩٦٩، ص ١١٦.
- (٨) سجل الآراء والوقائع السياسية في البلاد العربية، كانون الثاني، ١٩٧٠، ص ٢٧١.
- (٩) ابتسام محمود جواد، الأوضاع السياسية في السودان (١٩٦٩-١٩٨٥)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، ص ١٧٣.
- (١٠) سجل العالم العربي، وثائق - أحداث - آراء سياسية، يناير - فبراير - مارس، ١٩٧١، ص ٥٥٨.
- (١١) سجل العالم العربي، وثائق - أحداث - آراء سياسية، نيسان - أيار - حزيران، ١٩٧٠، ص ٨٩٤.
- (١٢) سرحان غلام حسين، الانقلاب العسكري الثاني في السودان فترة حكم المشير جعفر النميري (١٩٦٩-١٩٨٥)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد (٣٠) حزيران، ٢٠١٠، ص ٦٠.
- (١٣) مجلة قراءات إفريقية، المصدر السابق، ص ٢٦، سجل العالم العربي، وثائق - أحداث - آراء سياسية، يناير - فبراير - مارس، ١٩٧٢، ص ٣٩٥.
- (١٤) احمد ابو سعدة، جنوب السودان وافاق المستقبل، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠١١م، ص ١٧٣-١٧٤.
- (١٥) دريد الخطيب ومحمد امير الشب، انفصال جنوب السودان الجذور والتطورات والتداعيات، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد (٢٧)، حزيران، ٢٠١٢م، ص ٣٩٧.
- (١٦) احمد ابو سعدة، المصدر السابق، ص ١٧٣-١٧٥.
- (١٧) المصدر نفسه، ص ١٧٤.



- (١٨) المصدر نفسه، ص ١٨٩.
- (١٩) سجل العالم العربي، وثائق-أحداث-آراء سياسية، إبريل-مايو-يونيو، ١٩٧١، ص ٤٦٦.
- (٢٠) سجل العالم العربي، وثائق-أحداث-آراء سياسية، أكتوبر-نوفمبر-ديسمبر، ١٩٧١، ص ٢٦٨.
- (٢١) سجل العالم العربي، وثائق-أحداث-آراء سياسية، يوليو-أب-سبتمبر، ١٩٧١، ص ٢٦٨.
- (٢٢) اجلال رأفت واخرون، السودان على مفترق طرق بعد الحرب- قبل السلام، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦م، ص ٤٢.
- (٢٣) توفيق المدني، تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠١٢م، ص ٣٨.
- (٢٤) روبرت أو. كولنيز، تاريخ السودان الحديث، ترجمة: مصطفى مجدي الجمال، ط١، دار العين للنشر، القاهرة، ٢٠١٠، ص ١٣٤-١٣٧.
- (٢٥) سجل العالم العربي، وثائق-أحداث-آراء سياسية، يناير، فبراير، مارس، ١٩٧٢، ص ٤٠٧-٤١٦.
- (٢٦) سجل العالم العربي، وثائق-أحداث-آراء سياسية، أكتوبر-نوفمبر-ديسمبر، ١٩٧١، ص ٢٦٨.
- (٢٧) سجل العالم العربي، وثائق-أحداث-آراء سياسية، يوليو-أب-سبتمبر، ١٩٧١، ص ٢٦٨.
- (٢٨) توفيق المدني، تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠١٢م، ص ٣٩.
- (٢٩) احمد ابو سعدة، المصدر السابق، ص ١٨٤.
- (٣٠) مجلة قراءات إفريقية، سفارة الجمهورية العراقية، دائرة الملحق الصحفي، بيروت، الرقم ص/٣/٧٠٥، ١٦/١٢/١٩٧٢،
- (٣١) السودان والحزب الشيوعي والعالم العربي، ص ٧.
- (٣٢) مجلة قراءات إفريقية، العدد الثامن، ٢٠١١، ص ٢٧.
- (٣٣) وثيقة، ص ١٢٤٠.
- (٣٤) روبرت أو. كولنيز، المصدر السابق، ص ١٤٠.
- (٣٥) سجل العالم العربي، وثائق-أحداث-آراء سياسية، يناير-فبراير-مارس، ١٩٧٢، ص ٤١١.
- (٣٦) سجل العالم العربي، وثائق-أحداث-آراء سياسية، يناير-فبراير-مارس، ١٩٧٢، دار الابحاث والنشر، ص ٤٠٥-٤١٣.
- (٣٧) المصدر نفسه، ١٩٧٢، ص ٤١٥.
- (٣٨) ابتسام محمود جواد، المصدر السابق، ص ٨٣٥.
- (٣٩) سجل العالم العربي، وثائق-أحداث-آراء سياسية، يناير-فبراير-مارس، ١٩٧٢، ص ٤١٤.
- (٤٠) مجلة الهدف، العدد كانون الثاني، ١٩٧٦، ص ٤.
- (٤١) جريدة اللواء، لبنان، العدد ٣٢٩٦، ٢ شباط ١٩٨٠.
- (٤٢) جريدة الشرق الاوسط، لندن، العدد ٢٧١، ٢٢ أيار، ١٩٨٢.
- (٤٣) جريدة اللواء، العدد ٣٢٩٦، ٢ شباط ١٩٨٢.
- (٤٤) المصدر نفسه.
- (٤٥) حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب شؤون السودان، تقرير متابعة، ١٩٨٢، ٣، ٣٠، ص ٣.
- (٤٦) حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب شؤون السودان، خلاصة بيان، ١٩٨١\٢\٧، ص ١.
- (٤٧) حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب شؤون السودان، تقرير متابعة سياسية، ١٩٨٢\٨\١٩، ص ١.
- (٤٨) حزب البعث العربي الاشتراكي، القطر السوداني، استقلال السودان ووحده في خطر، الخرطوم، كانون الثاني ١٩٨١، ص ٢.
- (٤٩) حزب البعث العربي الاشتراكي، القطر السوداني، استقلال السودان ووحده في خطر، الخرطوم، كانون الثاني ١٩٨١، ص ١.
- (٥٠) حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب شؤون السودان، تقرير متابعة، ١٩٨٢\٣\٣٠، ص ٢.
- (٥١) حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب شؤون السودان، تقرير متابعة سياسية، ١٩٨٢\٨\١٩، ص ١.
- (٥٢) المصدر نفسه، ص ١.
- (٥٣) حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب شؤون السودان، تقرير متابعة سياسية، ١٩٨٢\٨\١٩، ص ١-٢.
- (٥٤) حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب شؤون السودان، تقرير متابعة سياسية، ١٩٨٢\٨\٣١، ص ٣.
- (٥٥) حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب شؤون السودان، تقرير متابعة حول اتصالات سياسية ومعلومات واردا من منظمة الحزب بالقطر السوداني، ١٩٨١\١\٢٢، ص ٢.
- (٥٦) حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب شؤون السودان، تقرير متابعة، ١٩٨٢\٣\٣٠، ص ٤.
- (٥٧) حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب شؤون السودان، ملخص تقرير متابعة، ١٩٨٢\٣\٣٠، ص ٣.
- (٥٨) حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب شؤون السودان، تقرير متابعة، ١٩٨٢\٣\٣٠، ص ٤.
- (٥٩) حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب شؤون السودان، تقرير متابعة سياسية، ١٩٨٢\٨\١٩، ص ٢.



- ٦١) حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب شؤون السودان، تقرير متابعة سياسية، ١٩٨٢\٨\٣١، ص٤.
- ٦٢) السفارة العراقية في السودان، الرقم ١٦٥/٢/٤٠، ١٩٧٤/٥/٩، الشؤون المحلية، ص٨.
- ٦٣) روبرت أو. كولينز، المصدر السابق، ص١٦٠.
- ٦٤) سرحان غلام حسين، التطورات السياسية في السودان المعاصر ١٩٥٣\_٢٠٠٩، ص٢٤٢.
- ٦٥) ابتسام محمود جواد، المصدر السابق، ص٢٨٣.
- ٦٦) محمد احمد سالم، الاطار الدستوري للامركزية الفدرالية في السودان، معهد دراسات الادارة العامة والحكم الاتحادي، جامعة الخرطوم، دت، ص٧.
- ٦٧) ابتسام محمود جواد، المصدر السابق، ص٢٨٢.
- ٦٨) المصدر نفسه، ص٢٨٥.
- ٦٩) سرحان غلام حسين، التطورات السياسية في السودان ١٩٥٣\_٢٠٠٩، ص٢٤٢.
- ٧٠) ابتسام محمود جواد، المصدر السابق، ص٢٨٥.
- ٧١) تيم نبلوك، صراع السلطة والثروة في السودان منذ الاستقلال وحتى الانتفاضة، دراسة في العوامل المؤثرة في السياسة السودانية (١٨٩٨-١٩٨٥)، ترجمة: الفاتح التيجاني و محمد علي جادين، ط١، مطبعة جامعة الخرطوم، ١٩٩٠، ص٢٦١.
- ٧٢) روبرت أو. كولينز، المصدر السابق، ص١٦٠-١٦١.
- ٧٣) ابتسام محمود جواد، المصدر السابق، ص٢٨٦-٢٨٩.
- ٧٤) مصطفى بكري، قصة الثورة في السودان، دار عماد للطباعة، دم، ١٩٨٥، ص١٩.

